

إعادة تمويل التزاماتها قصيرة الأجل.. المصرية للاتصالات تحصل على قرض طويل الأجل بقيمة 18 مليار جنيه عبر تحالف مصرفي يضم 13 بنكاً

28 أكتوبر 2024، أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن نجاحها في الحصول على قرض طويل الأجل بقيمة 18 مليار جنيه من تحالف مصرفي يضم ثلاثة عشر مصرفاً، وذلك في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق التوازن في التدفقات النقدية وتعزيز المرونة المالية للشركة. ويقود التحالف المصرفي البنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي – CIB) وبنك مصر بصفتها المرتبين الرئيسيين الأولين ومسوقي التمويل، وبمشاركة البنك الأهلي المصري بصفته مرتب رئيسي ومسوق للتمويل.

وستستخدم المصرية للاتصالات هذا القرض، الذي يمتد لسبعة سنوات، في إعادة تمويل التزاماتها الحالية قصيرة الأجل بالجنيه المصري، وذلك في خطوة استراتيجية تتفق مع الجهود التي تبذلها المصرية للاتصالات لتحسين تدفقاتها النقدية، وتعزيز السيولة المالية، وتحقيق المرونة المالية اللازمة لتمكين الشركة من تنفيذ خطط النمو طويلة الأجل.

ويعكس هذا القرض التزام المصرية للاتصالات بإدارة الأموال بصورة فعالة، ويعزز قدرتها على التعامل مع تحديات السوق، وتقليل المخاطر، وضمان تحقيق النمو المستدام.

وصرح المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات:

"سعداء بالحصول على هذا القرض طويل الأجل الذي يمكننا من إعادة تمويل التزاماتنا قصيرة الأجل، بما يعمل على تعزيز الوضع المالي للشركة، فسيسهم هذا القرض في تحقيق مرونة مالية أكبر، ويمكننا كذلك من تحقيق توافق أكبر بين التزاماتنا ومواردنا المالية. وكلي ثقة في قدرة برنامج إعادة هيكلة الديون، الذي بدأ تنفيذه شهر مايو الماضي، بالإضافة إلى جهود زيادة كفاءة تخصيص النفقات الرأسمالية، على تعزيز وضعنا المالي وتمكيننا من الاستفادة بشكل أكبر من الفرص المستقبلية ومواصلة تعظيم ثروة المساهمين." وأضاف: "تعكس مشاركة هذه البنوك الكبرى في القرض الثقة الكبيرة في الاستقرار المالي الذي تتمتع به المصرية للاتصالات وقدرتها على تحقيق المزيد من النمو مستقبلاً بما يتفق مع توجهنا الاستراتيجي ورؤيتنا طويلة الأجل."

من جانبه قال الأستاذ هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر،

"يعمل بنك مصر دائماً على دعم وتمويل قطاعات الأعمال المختلفة بما ينعكس إيجاباً على دعم الاقتصاد المصري، ويأتي دخول بنك مصر في هذا التحالف المصرفي إيماناً منه بإمكانات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر ودور ومكانة الشركة المصرية للاتصالات كرائد لهذا القطاع، والذي ازدهر بصورة واضحة على مدار السنوات الماضية، وحرصاً من البنك على دعم جهود الدولة للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية من خلال تعزيز دور البنك في دعم التنمية الاقتصادية والمساهمة في تمويل المشروعات الوطنية. أود أن أشيد بالتعاون المثمر من جانب بنوك التحالف المصرفي وباحترافية فرق العمل في كافة القطاعات المعنية التي اشتركت في تسهيل كافة إجراءات التمويل المشترك، حيث كان لهم دور فعال في إتمام هذا التمويل بنجاح وكفاءة في مختلف مراحلها."

وقال الأستاذ عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي – مصر (سي أي بي – CIB):

"نعتز بدور البنك التجاري الدولي مرتباً ومسوقاً ووكيلاً لهذا التمويل المشترك، الموجه لصالح واحدة من كبرى شركات الاتصالات الرائدة في السوق المصري والتي تمثل أحد الأعمدة الرئيسية للنهوض بقطاع الاتصالات في مصر حيث الاهتمام الرئيسي من البنك التجاري الدولي بدعم وتمويل القطاعات الحيوية التي تمثل صلة الربط الرئيسية للمساعدة في النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أسرع القطاعات نمواً في العالم، وخاصة في مصر التي تشهد تحولات رقمية كبيرة تستهدف تحسين جودة الخدمات وتعزيز التحول الرقمي، هذا التمويل لن يساهم فقط في تعزيز البنية التحتية والقدرات التكنولوجية للشركة المصرية للاتصالات، بل سيمتد أثره إلى الاقتصاد بأكمله، حيث يوفر فرص عمل جديدة ويعزز من قدراتنا التنافسية في المنطقة."

وعلق الأستاذ محمد الاتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري:

"دائماً ما يحرص البنك على ترتيب التمويلات المشتركة اللازمة لمشروعات البنية التحتية وخاصة قطاع الاتصالات الذي يعد حجر الأساس في بناء اقتصاد رقمي مستدام وتعزيز الشمول المالي وتدعيم مكانة مصر على المستوى الإقليمي والدولي كمركز لتكنولوجيا المعلومات والمعرفة والابتكار بما يساهم في تحقيق أهداف ورؤية مصر للتنمية المستدامة 2030. نحن سعداء بالتعاون المثمر بين تحالف البنوك والشركة المصرية للاتصالات في ترتيب هذا التمويل المشترك الذي يعزز من إدارة السيولة للشركة ويتيح لها مرونة في سداد المدفوعات الخاصة بعمليات الشركة، بما يؤكد على قدرة القطاع المصرفي على المساهمة بفاعلية في توفير حلول تمويلية ملائمة تساعد الشركات على تطوير الأعمال الخاصة بها."

-انتهى-

عن الشركة المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للاتصالات هي الشركة الرائدة في مجال خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، حيث تقوم مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، حيث تقدم مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات لقاعدة عملاء متنوعة. تخدم الشركة عملائها من الأفراد والمجتمعات العمرانية والشركات والمؤسسات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وتقدم المصرية للاتصالات حقيبة شاملة ومبتكرة ومتنوعة من الخدمات، من خدمات الصوت الثابت والمحمول إلى حلول البيانات والتي تمثل عنصرا أساسيا في بناء المجتمع الرقمي الحالي. تشمل هذه الخدمات أيضا الإنترنت عالي السرعة والحلول الذكية وخدمات مراكز البيانات وحلول الحوسبة السحابية المصممة خصيصا للشركات.

إرث غني يمتد إلى 170 عاما، تواصل الشركة المصرية للاتصالات ريادتها في سوق الاتصالات المصرية من خلال توفير تكنولوجيا متطورة وبنية تحتية قوية وشبكة واسعة من الكابلات البحرية لتلبية احتياجات عملائها من الشركات والأفراد. يتضح دور الشركة المحوري في مجال الاتصالات في مصر من خلال تغطية شبكتها الممتدة ونطاق خدماتها الواسع وتفانيها في تعزيز الابتكار. بالإضافة إلى علامتها التجارية للهاتف المحمول "WE"، تمتلك الشركة المصرية للاتصالات حصة ملكية كبيرة تبلغ 45% في شركة فودافون مصر. ويتم تداول أسهم الشركة المصرية للاتصالات وأسهم الإيداع العالمية (رمز التداول: TEEG.LN، ETEL.CA) في كل من البورصة المصرية وبورصة لندن للأوراق المالية.

لمزيد من المعلومات برجاء الاتصال:

قطاع علاقات المستثمرين

بريد إلكتروني: investor.relations@te.eg